المؤسسة العسكرية العراقية بعد عام 2003 الواقع والتحديات

م.د. ليث احمد علي

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة

المؤسسة العسكرية العراقية لها تاريخها العريق إذ أنها تأسست في 6 كانون الثاني 1921 وبالتالي فانها تعد من أقدم المؤسسات العسكرية في الوطن العربي بعد مصر وساهمت في العديد من الحروب والمعارك على المستوى الوطني او القومي لاسيما في المعارك ضد (إسرائيل) في عام 1948 وما تلاها، كذلك اشترك في حركة مايس 1941 التحررية ضد الوجود البريطاني وثورة 14 تموز 1958 التي أنهت الحكم الملكي، تناول المحور الأول (لمحة إحصائية عن تطور أوضاع القوات المسلحة العراقية بين ثلاثة حروب 1980 – 2003) ما حصل فيها من توسع فاق قدرات العراق البشرية والمادية ومتطلباته الدفاعية الحقيقية بفعل السياسات العدوانية للنظام السابق التي ابتدأها بالحرب العراقية – الإيرانية التي دامت ثماني سنوات، ومن ثم اجتياحه للكويت في عام 1990 وحرب الخليج في عام 1991 وما جرته من ويلات ومآسي على الشعب العراقي وقواته المسلحة والتي قادت بالنتيجة الى حرب 2003 التي اسفر عنها حل المؤسسة العسكرية العراقية بكافة تشكيلاتها ودوائرها، اما المحور الثاني المعنون (إعادة تشكيل الجيش العراقي وتطوره) فجرى فيه مراحل تطور ونشأة الجيش العراقي الجديد الذي شكل في 8 آب 2003 وتكامل قدراته برأً وجواً وبحراً وامتلاكه لأسلحة حديثة من بينها أسلحة غربية لم يعهدها سابقاً، استعرض المحور الثالث (التحديات الداخلية) ومنها بدايات تأسيس هذه المؤسسة وما رافقها من إشكاليات والتنظيم والهيكلية الإدارية وضعف الجهد الاستخباري ومشكلة الدعم اللوجستي والإرهاب وغياب العقيدة العسكرية، واختتم البحث بالمحور الرابع (التحديات الخارجية) وهو ما يمكن تسميته العامل الأمريكي أي تأثير الولايات المتحدة على هذه المؤسسة من جهة التسليح والتدريب وأيضا الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية في عام 2009 فضلاً عن التهديد الذي مثله التدخل التركي في شمال العراق.

أولاً – لمحة إحصائية عن تطور أوضاع القوات المسلحة العراقية بين ثلاثة حروب

2003-1980

ضمت القوات المسلحة العراقية عند اندلاع الحرب مع ايران (200) الف مقاتل في القوات البرية موزعين على أربعة فرق مدرعة، أربعة فرق مشاة آلي، أربعة فرق مشاة مدربة على القتال الجبلي، لواء مدرع حرس جمهوري ولوائين قوات خاصة، مدعومة بما مجموعه 2850 دبابة، 2500 ناقلة جنود مدرعة، وتألقت البحرية من 4250 فرداً، و38 الف فرد في القوة الجوية مع 332 طائرة قتالية، 276 سميتية⁽¹⁾، اعتمد الجيش العراقي على الدروع في متابعة الحرب وتمتع بتفوق كمي في هذا المجال منذ بدايتها، إذتعاقد مع الصين في عام 1981 على تسليمه 2000 دبابة من طراز تي -59/-69 التي هي في الحقيقة تعديل للدبابة السوفيتية تي -54، على اية حال، هذه الأنواع أرخص وملائمة

للتعبوية العراقية القائمة على إعادة الدروع الى مواقع دفاعية على امتداد الجبهة⁽²⁾، كما

شهد نفس العام ازدياد قدرة طيران الجيش فقد ارتفع عدد السمities الى 366 من بينها 60 سميتية مسلحة (3).

بلغ عدد القوات البرية في عام 1982 ما مجموعه 300 الف مقاتل موزعين على اكثر من احدى عشر فرقة، وامتلكت القوة الجوية سرب قاذفات ضم 9 طائرات توبوليف - 22، سرب قاذفات خفيفة 8 طائرات إليوشن - 28، 11 سرب مقاتلات هجوم ارضي: أربعة اسراب 75 طائرة ميك - 23 بي إن، ستة اسراب 80 طائرة سوخوي - 20، سرب 12 طائرة هنتر إف بي - 59/إف آر - 10، 5 اسراب متصديات: 115 طائرة ميك - 21، 32 طائرة ميراج ف-1 أي كيو، 4 طائرات ميراج ف-1 بي كيو وكان تحت الطلب 150 طائرة ميك - 23-25-27 و 24 طائرة ميراج ف-1 (4).

وارتفع عدد الجيش بمختلف صنوفه الى 642 الف مقاتل في عام 1984 و 4920 دبابة واكثر من 3200 ناقلة جنود مدرعة وحوالي 3500 قطعة مدفعية و 4000 مدفع م/ط و 580 طائرة قتالية و 150 سميتية مسلحة (5)، وأصبحت القوة الجوية العراقية اكثر أدوات العراق فعالية في حسم الصراع عندما بدأ حرباً اقتصادية في آذار 1984 بإعلانه حصار جزيرة خرج التي كان يتم تصدير 80% من النفط الإيراني عبرها، ومنذ ذلك التاريخ انخفضت الصادرات النفطية الإيرانية بنسبة 55% إثر قيام القوة الجوية العراقية بضرب 130 هدفاً بحرياً (كناية عن ناقلات النفط) واطلق العراق سلسلة هجمات جوية مدمرة على جزيرة خرج نفسها هدف إيران الأكثر حيوية (6).

كما وصل العدد الى 520 الف مقاتل في عام 1985 وتشكلت أول فرقة للحرس الجمهوري (لوائين مدرعة، لواء مشاة، ولواء قوات خاصة)، وبلغ عدد الدروع 4000 دبابة و 4500 عجلة قتال مدرعة (استطلاع، ناقلات جنود وأغراض أخرى)، ومن ضمن العدد المذكور أنفاً 40 الف فرد في القوة الجوية إضافة الى 500 طائرة قتالية و 100 سميتية مسلحة و 251 طائرة مقاتلة كانت تحت الطلب (7)، ليقفز الى 800 الف مقاتل في عام 1986، و 6250 دبابة، 4000 عجلة قتال مدرعة لمختلف الأغراض، 5500 قطعة مدفعية وظلت القوة الجوية محتفظة بما يصل الى 500 طائرة قتالية (8).

شهد عام 1987 طفرة كبيرة للقوات المسلحة على صعيد الإمكانيات إذ بلغ عدد أفرادها مليون مقاتل تحت السلاح ضمن أكثر من 38 فرقة، 6310 دبابة، 4000 عجلة قتال مدرعة، 3000 قطعة مدفعية وأكثر من 500 طائرة قتالية (9)، وقد أشار تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) مؤرخ في تشرين الأول 1987 الى انه "عبر السنوات السبع الماضية أصبحت القوة الجوية العراقية واحدة من الأكبر والأكثر خبرة في الشرق الأوسط. اكتساب طائرات وأسلحة جديدة، التأكيد الكبير على تدريب الطيار، وترقية مستوى القواعد الجوية، منظومات الرادار والاتصال، قد وسع بشكل كبير قدرات العراق" (10)، وواصل العراق الاحتفاظ بمليون مقاتل في قواته المسلحة في عام 1988 منهم 955 الف في القوات البرية ضمن ملاك 50 فرقة بينها 4 فرق للحرس الجمهوري واكثر من 20 لواء قوات خاصة و 5000 في البحرية و 40 الف في القوة الجوية (11).

وفي عام 1989 كان لدى العراق 55 فرقة، 5500 دبابة معركة رئيسية، 1000 عجلة قتال مشاة مدرعة BMP-1، 7100 ناقلة جنود مدرعة، 3000 قطعة مدفعية مقطورة، 500 قطعة مدفعية ذاتية الحركة، 200

راجمة صواريخ متعددة الفوهات، 160 سميتية مسلحة: 40 مي-25 هند-دي (مسلحة بصواريخ سواتر)، 20 غزال (مسلحة بصواريخ هوت)، 13 سوبر فريلون SA-321G (مسلحة بصواريخ أكزوسيت أي إم-39)، 30 ألويت-3 (مسلحة بصواريخ إي إس-12 فرنسية الصنع)، 56 بي أو-105 (مسلحة بصواريخ إي إس-11 فرنسية الصنع)، سميتيات النقل: الثقيل: 15 مي-6 تي، المتوسط: 100 مي-8 تي و ام تي ومي-17، 6 اغوستا سيكورسكي أي إس-61، 20 بوما، 20 مي-4، الخفيف: 3 اغوستا أي-109، 5 اغوستا بيل أي بي-212، 40 بيل-214 إس تي، 30 هيوز-300 سي/30 هيوز-500 دي/26 هيوز-530 إف، 30 غزال، بي كي-117، 2 سيكورسكي إس-76، بينما احتوت القوة الجوية على ما يأتي: قاذفات القنابل: سربين، سرب 8 طائرات توبوليف-22، سرب 8 طائرات توبوليف-16، 4 طائرات H-6D صينية الصنع، طائرات الهجوم الأرضي: 17 سرب: أربعة 70 طائرة ميك-23 بي إن، أربعة 64 طائرة ميراج ف-1 ئي كيو 5/ ئي كيو 5-200، سربين 30 طائرة سوخوي-7، ثلاثة 50 طائرة سوخوي-20، سربين 30 طائرة سوخوي-25، سربين 40 طائرة إف-6 صينية الصنع، المقاتلات: 16 سرب: 25 طائرة ميك-25، 80 طائرة إف-7 صينية الصنع، 70 طائرة ميك-21، 30 طائرة ميراج ف-1 ئي كيو، 18 طائرة ميك-29، سرب استطلاع: 8 طائرات ميك-25، طائرات النقل سربين: 10 أنتونوف-2، 6 أنتونوف-12، 6 أنتونوف-24، 2 أنتونوف-26، 19 إليوشن-76، 19 إليوشن-14، طائرات التدريب: عدد غير معروف من طائرات ميك-15/-21-23/25 واف-7 وسوخوي-7 ذات مقعدين للتدريب القتالي المتقدم، 16 طائرة ميراج إف-1 بي كيو ذات مقعدين، 2 توبوليف-22 يو بلايندر-دي، 50 إل-29، 40 إل-39، 50 pc-7، 30 pc-9، 88 توكانو EMB-312، 35 برافو أي أس-202، صواريخ جو-جو أتول أي أي-2 (K-13)، أكريد أي أي-6 (R-40 RD/TD)، أبيكس أي أي-7 (R-23R/T/R-24R/T)، أفيد أي أي-8 (R-60)، الآمو أي أي-10 (R-27 R/T)، ماترا آر-530، ماترا آر-550 ماجيك-1/-2، ماترا سوبر-530 أف، صواريخ جو أرض: أي أس-30 ليزر، أرمات، أكزوسيت أي إم-39، سي-601، إي أس-4 كيتشن (Kh-22)، أي أس-5 كيلت (KSR-2)، أي أس-9 كايل (Kh-28)، أي أس-14 كيدج (Kh-29)⁽¹²⁾.

خلال عام 1990 ضمت آلة الحرب العراقية 60 فرقة من بينها 6 فرق للحرس الجمهوري، 2500 عجلة استطلاع، 1500 عجلة قتال مشاة مدرعة BMP-1/-2، 6000 ناقلة جنود مدرعة، 489 سميتية (من بينها 159 مسلحة)⁽¹³⁾، 500 دبابة تي-72، 4500 دبابة تي-54/-55/-62، 1500 دبابة تي-59/-69⁽¹⁴⁾، 689 طائرة قتالية: 16 قاذفة قنابل، 360 طائرة هجوم أرضي من بينها و 60 سوخوي-25، 275 متصديات من بينها 30 ميك-29، 12 طائرة استطلاع (ميك RB25-/R21) وطائرتي إنذار مبكر عدنان-1⁽¹⁵⁾، و643 قاعدة اطلاق صواريخ م/ط ثابتة ومتحركة من مختلف الأنواع سام-2/-3 (منصات اطلاق ثنائية ورباعية)/-6/-8/-9/-13 ورولاندر-2 (13 على هيكل دبابات أي إم أكس-30، و100 على عجلات مان 8×8) ومدافع م/ط من عيار 14.5 ملم، 23 ملم، 37 ملم، 57 ملم، 85 ملم، 100 ملم و130 ملم علاوة على صواريخ م/ط المحمولة على الكتف من طراز سام-7/-14/-16 وHN-5 (صيني الصنع)⁽¹⁶⁾، وفي تلك الأثناء اظهر العراق اهتماما بشراء طائرات ميراج-2000 إلا أن الديون الفرنسية المترتبة عليه أعاق ذلك ولم

يتم إبرام أي عقد، ونتيجة لذلك سعى للحصول على طائرات سوخوي-27 السوفيتية، إلا أنه لم يبدأ تسلمها بسبب الظروف السياسية التي حصلت لاحقاً كما لم يتسلم 8 سمities حرب مقاومة الغواصات من طراز دوفين-2 اس أي-365 ولا أي من 8 سمities اغوستا بيل أي بي-212 حرب مقاومة الغواصات أيضاً كان قد تعاهد عليها مع فرنسا وإيطاليا، إذ اجتاح 50 ألف جندي عراقي مع 300 دبابة الكويت في 2 آب 1990 بمساندة السمities الهجومية مي-25 وغزال وطائرات ميك-23 بي إن ولم يصادفوا مقاومة خلال تقدمهم، وتسبب احتلال العراق للكويت الى تعرضه لعقوبات دولية شاملة نتيجة لرفضه الانسحاب منها⁽¹⁷⁾. أدى ذلك الى اندلاع حرب الكويت بين التحالف الدولي وبين العراق في عام 1991 التي أخرجت قواته من الكويت بعد أن فقد في المعركة 4000 دبابة، 2100 ناقلة جنود مدرعة، 2200 قطعة مدفعية⁽¹⁸⁾، وتم تدمير 238 طائرة مقاتلة وقاذفة عراقية بشكل كامل من مختلف الأنواع (ميراج ف-1 EQ/EQ2/EQ4/EQ5/EQ6/BQ "23 طائرة"، سوخوي-20 "4 طائرات"، سوخوي-22 (R/M2/M3/UM3/M4) "20 طائرة"، سوخوي-24 (MK) "5 طائرات"، سوخوي-25 (K/UBK) "31 طائرة"، ميك-21 (MF/bis/UM/F-7B) "65 طائرة"، ميك UB /MS /MF /ML /BN23 "43 طائرة"، ميك-25 PU/ RB /PDS / PD "19 طائرة"، ميك-29 A/UB "17 طائرة"، توبوليف-16 "3 طائرات"، توبوليف-22 بلايندر بي/دي "4 طائرات"، H-6D "4 طائرات") معظمها على الأرض، علاوة على 3 اليوشن-76 ام دي من ضمنها طائرة واحدة للإنذار المبكر من طراز عدنان-1 و 4 لوكهيد جت ستار و 1 انتونوف-2 و 2 انتونوف-12 للنقل العسكري وعدد من طائرات التدريب من طراز توكانو وبرافو أي اس-202 و PC-7 و PC-9 و L-29⁽¹⁹⁾ ومن ضمن هذه الاعداد اسقطت طائرات التحالف (5 ميك-29، 8 ميراج اف-1، 2 ميك-25، 8 ميك-23 تم تمييز معظمها على انها 3 ميك-23 ام ال و 4 ميك-23 بي ان، 4 ميك-21، 2 سوخوي-25، 4 سوخوي-22، 1 سوخوي-7، 1 اليوشن-76، PC-91 جميعها تم اسقاطها بواسطة طائرات ف-15 سي الامريكية في ما عدا طائرتين ميراج ف-1 تم اسقاطهما بواسطة طائرة ف-15 سي سعودية واحدة وطائرتين ميك-21 تم اسقاطهما بواسطة طائرتين من طراز ف-18 أمريكية، ولجأت 115 طائرة مقاتلة و 15 طائرة نقل إليوشن-76 من ضمنها طائرة واحدة من طراز عدنان-1، 2 فالكون-20، 3 فالكون-50 وطائرة واحدة لوكهيد جت ستار تابعة للقوة الجوية العراقية الى ايران هرباً من التدمير والتي لم تقم بإعادتها مجدداً، ولم تفقد قوات التحالف سوى 38 طائرة بواسطة الدفاعات الجوية العراقية فيما عدا طائرة ف-18 هورنيت أمريكية تم اسقاطها بواسطة طائرة ميك-25 عراقية (رغم ادعاء البيانات العسكرية العراقية اسقاط 180 طائرة تابعة للتحالف خلال الحرب) كما اسقطت طائرة ف-16 امريكية طائرة ميك-25 PD (FOXBAT-E) عراقية في منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق في عام 1992 وايضاً اسقطت طائرة ف-16 أمريكية طائرة ميك-23 ML (FLOGGER-G) عراقية في منطقة الحظر الجوي في شمال العراق في عام 1993⁽²⁰⁾.

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً بحل الجيش العراقي إثر حرب 2003 وبهذا الصدد أشار الحاكم المدني في العراق بريمر (Bremer) في مذكراته "وفي 19 أيار/مايو، أرسلت مذكرة الى وزير الدفاع رامسفيلد افصل فيها توصياتنا لحل وزارة الدفاع العراقية

(والهيئات ذات الصلة)، بما في ذلك مخابرات صدام وأجهزته الأمنية والدعائية، وقلت إن الإجراء سيكون خطوة حاسمة في جهودنا لتدمير الأسس التي كان يقوم عليها نظام صدام، ولكي نثبت للشعب العراقي باننا قمنا بذلك وان لا عودة لصدام وعصابته. أشرت أيضاً على رامسفيلد باننا اقترحنا تقديم تعويضات لإنهاء خدمات مئات الألوف من الجنود السابقين، باستثناء كبار البعثيين وضباط المخابرات وقوى الأمن الداخلي، وكثير منهم فر من البلد على أي حال. وذلك يعني أننا سندفع للأشخاص الذين كانوا قبل بضعة أسابيع فقط يقتلون الشبان الأميركيين، لكن ذلك ثمن يجب تحمله" (21).

وبالتالي اصدر بريمر أمراً إدارياً بالرقم (2) في 23 أيار 2003 نص على إلغاء عدد من الكيانات العراقية ومنها وزارة الدفاع بكافة مؤسساتها، وزارة الدولة للشؤون العسكرية، جهاز المخابرات، مكتب الأمن الوطني، مديرية الأمن العام، جهاز الأمن الخاص والحرس الجمهوري (22)، مما أدى الى ضياع المجهودات الهائلة وأعوام التأسيس والتقوية التي بذلت منذ تشكيل أول فوج للمشاة في عام 1921 وحتى عام 2003 وذهبت معها مئات المليارات من الدولارات التي أنفقت لإنشائه، وخسرت القوات المسلحة كل ما امتلكته بدءاً بالأسلحة الخفيفة وحتى الطائرة القاصفة السوقية (الاستراتيجية) والمقاتلة والسمتية وكل مؤسسات التدريب ومن جملتها الكليات العسكرية وحتى أماكن إسكان الوحدات تعرضت للتدمير بدورها (23).

لقد كان ذلك القرار ومن دون إيضاح آلية التشكيل المستقبلية وسكوت السياسيين العراقيين عنه أحد الأخطاء الكبرى لسلطات الاحتلال الأمريكي والذي انعكست آثاره السلبية ليس على العراق فحسب بل على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، إذ اعتقدت الإدارة الأمريكية ان الشعب العراقي طالما قد أزيح عنه النظام السابق سيكون مطواعاً لها وهو ما لم يحصل (24)، وقد علق عدد من ضباط الجيش الأمريكي على امر بريمر بالقول "دهشنا جميعاً من قرار حل الجيش العراقي، وعلمنا فوراً أننا سنواجه مشاكل كثيرة.. لقد خذلتم القيادة الوسطى الأمريكية اليوم.. في ذلك اليوم، سحب الاندحار عنوة من بين فكي النصر، وخلق التمرد بالإكراه.. إن حركة بريمر حطمت كل خطط ما بعد الحرب.. كنا في انتظار استدعاء الجيش العراقي في أي لحظة، إلا أن قرار السلطة الانتقالية في حل الجيش جعل من كل خططنا أموراً لا قيمة لها. لقد ذهب كل شيء أدراج الرياح"، حسب ادعائهم (25).

واكد الباحث العراقي حسن تركي عمير ان قرار حل المؤسسة العسكرية العراقية عد خطئاً فادحاً لان المؤسسات هي كيان صنعه الإنسان استند الى أسس نظمها القانون الدستوري موثقاً او عرفياً وبموجبها انتظم المجتمع، والمؤسسة قد تكون فردية او عامة، وبعد قيامها حازت صفة معنوية، وأصبحت لها استقلالية عن الأشخاص الذين أسسوها ولا تلغى بغيابهم، والدولة هي انصع مثال على المؤسسة التي تنمو وتزدهر وتظل حتى بعد زوال مؤسسيها، فهي مؤسسة المؤسسات حسب ما عبر عنه بعض الباحثين، وقد ادعى بريمر لجريدة "الشرق الأوسط" السعودية ان قراره لم تشبه شائبه لان ذلك الجيش قد زال فعلياً، وهذا التصريح مناف للحقائق فالجيش العراقي كان ما زال قائماً، وكان ميسوراً معالجة الأوضاع لو لم تكن النية مبيتة لدى سلطات الاحتلال في تحطيم هذه المؤسسة (26). وليس مجاناً للصواب لذلك القول بان قرار حل الجيش العراقي قد اعد بعناية

وتخطيط مسبق وما يثبت صحة ذلك آخر تصريح لبريمر الذي جاء فيه انه أصبح كبش فداء

في شأن قرار الحل وهو إقرار أكيد بان ذلك القرار جاء من قادة سياسيين وعسكريين كبار الذين اتخذوه منذ مدة طويلة وانه لم يكن سوى واجهة تنفيذية (27)،
"فالأمر يكتفون كانوا بدون شك يريدون قيام عراق غير مقتدر عسكريا، عراق لا يشكل خطرا على حلفائها من جيرانه، وعاجز عن تشكيل أي ضغط على (إسرائيل) المهم الأول لها في المنطقة (28).

ثانياً - إعادة تشكيل الجيش العراقي وتطوره

أصدر بريرمير الحاكم المدني الأمر الإداري المرقم (22) في 2003/8/8 بإعادة تشكيل جيش عراقي جديد، ورد فيه "انسجاما مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم (1483) لسنة 2003، وبناءً على قوانين وأعراف الحرب، جاء هذا الأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة لتشكيل جيش عراقي جديد بوصفه الخطوة الأولى نحو تشكيل قدرة وطنية للدفاع في العراق الحر، وإدراكا للحاجة للبدء وعلى وجه السرعة وبدون تأخير في تشكيل قوة عسكرية للدفاع الوطني، وانطلاقا من ادراك هذه الحاجة لا بد من إشراك المؤسسات الحكومية الأخرى في تحديد بنية المؤسسة العسكرية الناشئة التي توكل اليها أغراض محددة في هذا الأمر، وتشمل على وجه التحديد القوات البرية التي تجند وتدريب وتنظم تشكيل قوة عسكرية للدفاع عن العراق الجديد... ان الجيش العراقي مؤسسة الغرض منها توفير قدرة تسهم في امن العراق أثناء فترة ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة ، ويكون استمرار وجود الجيش العراقي الجديد بعد انتهاء فترة ولاية سلطة الائتلاف مرهون بقرار من الحكومة التي سيشكلها شعب العراق في المستقبل، والتي ستمثله ويعترف بها المجتمع الدولي، ولا يشغل المراكز القيادية العليا في هذا الجيش سوى الضباط العراقيين، ويتولى المدير الإداري لسلطة الائتلاف قيادتها وبكافة الصلاحيات التي كانت مناصبا سابقا بوزارة الدفاع للسيطرة على الجيش الجديد (29)، "يشكل بموجب هذا الأمر الجيش العراقي الجديد كخطوة أولى نحو تشكيل قوة دفاع وطنية للعراق الجديد. ان الجيش العراقي الجديد مؤسسة الغرض منها توفير قدرة تدعم امن العراق أثناء فترة ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة... مهمة الجيش العراقي الجديد وقوات الدفاع الوطنية بصورة عامة هي الدفاع عسكريا عن الدولة، بما في ذلك الدفاع عن الأراضي الوطنية وتوفير الحماية العسكرية لأمن المنشآت والمرافق والبنى التحتية وخطوط الاتصالات والإمدادات الحساسة، وتوفير الحماية العسكرية لأمن السكان أيضا. وتشمل مهام الجيش العراقي الجديد ووحدات قوات الدفاع الوطني العراقية الأخرى تطوير قدرة عسكرية أثناء فترة ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة لتوفير الأساس لقوات مسلحة محترفة وغير سياسية تكون فعالة عسكريا وتوفر الدفاع العسكري عن الدولة بعد انتهاء مدة ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة. ليس للجيش العراقي الجديد أية مهام لتنفيذ او تطبيق القانون محليا، ولن يتدخل الجيش العراقي الجديد في الشؤون السياسية المحلية للدولة. وستنشط بالجيش العراقي الجديد مهام أخرى، من بينها المشاركة في عمليات الإغاثة المحلية المرتبطة بالكوارث الطبيعية او الكوارث الناتجة عن أعمال يقوم بها الإنسان والمشاركة في بعثات الإغاثة الإنسانية... يجوز ان تتناط القيادة الميدانية او التكتيكية لوحدات الجيش العراقي الجديد، التي تعمل مع قوات الائتلاف، بضابط من قوات الائتلاف يحمل رتبة اعلى من رتبة قادة الوحدات العراقية وفقا لما يحدده المدير الإداري لسلطة

الائتلاف المؤقتة او عضو مدني من سلطة الائتلاف المؤقتة يعمل تحت إمرة المدير الإداري مباشرة ويحمل تفويضا كتابيا منه بهذه الصلاحية على وجه التحديد"⁽³⁰⁾.

كما نص الأمر ذاته على انه "يجوز للمدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة أن يصدر التعليمات الإدارية المتعلقة بمدة الخدمة وشروطها، التي قد تعتبر ضرورية لتنفيذ أحكام هذا الأمر، كما يجوز لأي عضو مدني في سلطة الائتلاف المؤقتة يعمل تحت إمرة المدير الإداري مباشرة ويحمل منه تفويضا كتابيا بهذه الصلاحية على وجه التحديد ان يصدر تلك التعليمات... الحد الأدنى لسن التجنيد في الجيش العراقي الجديد 18 عاما... ستكون الخدمة في الجيش العراقي الجديد خدمة طوعية ولمدة محددة لا تمدد الا في حالات الطوارئ، التي يعلنها رسميا المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة... يلتزم المتطوعون في خدمة الجيش العراقي الجديد بمدة خدمة أولية لا تتجاوز 26 شهرا، رهنا بقرار من حكومة يشكلها الشعب العراقي، تمثله ويعترف بها المجتمع الدولي، يستمر وجودها متى تسلمت هذه الحكومة المسؤوليات التي تتولاها سلطة الائتلاف المؤقتة... ولدى انتهاء أي مدة للخدمة في الجيش يجوز للشخص ان يمدد خدمته لمدة 24 شهرا آخر، رهنا بموافقة السلطات المختصة ومصالح المؤسسة العسكرية. ولا يجوز تمديد اية مدة للخدمة بدون موافقة الشخص المعني، إلا في حالات الطوارئ الوطنية التي يعلن عنها رسمياً وفقا للقانون. ويجوز للتعليمات الإدارية اشتراط حد أدنى للخدمة في حالات خاصة، كالتدريب المتقدم مثلا"⁽³¹⁾، "ان الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في العراق بعد الاحتلال قامت على أساس بناء جيش عراقي وفق الرؤية الأمريكية على وفق تعبير (بول بريمر) "ان الاستراتيجية العسكرية في العراق تؤكد تسريع تجنيد القوات الأمنية العراقية ضمن جدولاً زمنياً"⁽³²⁾. اتجهت النية في البداية الى تكوين جيش قوامه 17 فرقة وكل فرقة تضم أربعة ألوية، أي نحو 150 ألف مقاتل، وجرى في أول الأمر تزويده بأسلحة خفيفة، أما موارده البشرية فإنها ضمت: الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب العراقية، قوات البيشمركة الكردية، من رغب بالتطوع من أفراد الجيش المنحل حتى رتبة رائد، إلا أن الآلية تغيرت بسرعة فشكلت وحدات عسكرية دعيت بالحرس الوطني تم إلحاقها بالقوات الأمريكية وتحت قيادتها، مضافا إليها عدة تشكيلات خاصة لممارسة واجبات أمنية وعسكرية محددة، وواصلت الولايات المتحدة زيادة تشكيل الوحدات القتالية العراقية، وبنهاية عام 2004 اصبح لدى العراق 65 ألف جندي و3500 ضابط⁽³³⁾.

وارتفع عدد تشكيلات الجيش من أربعة ألوية و23 فوج مشاة في تشرين الثاني 2005 الى 25 لواء وأكثر من 85 فوج في آب 2006 أي انه تم إضافة 115 ألف مقاتل الى ملاك وحداته العاملة خلال ما يربو على اقل من عام جرى تهيئتهم وتدريبهم بشكل أولي⁽³⁴⁾، وفي عام 2009 امتلكت البحرية العراقية 5 زوارق دورية (ساحلية فقط) فئة بريدايتور تبلغ إزاحتها 140 طنا دفعت ثمنها الحكومة الأمريكية، قطعتين بحريتين فئة ديكسيوتي إيطالية الصنع تبلغ إزاحتها 391 طنا، زورقين للدورية الساحلية فئة تايب-200 إيطالية الصنع أيضا تبلغ إزاحتها 22 طنا، أربعة زوارق دورية ساحلية فئة تايب 2010 من نفس المنشأ المذكور أنفا تبلغ إزاحتها 11 طنا، 26 قارب فئة ديفاندر أمريكية الصنع تبلغ إزاحتها 2.7 طنا، 24 قارب سي سبيري مهداة من الإمارات⁽³⁵⁾.

أما في مطلع عام 2010 بلغ عدد القوات المسلحة العراقية 192 ألف مقاتل، بينهم 182 ألفا في القوات البرية و3000 في القوة الجوية و2000 في القوة البحرية، الى جانب 149 دبابة قتال رئيسية منها 77 دبابة من طراز تي-72، أما على صعيد القوة الجوية فلم يكن العراق يمتلك سوى 6 طائرات قتالية من طراز أي سي-208 بي، و29 سميتية ليس من ضمنها أي سميتية مسلحة وبعض طائرات الاستطلاع الخفيفة⁽³⁶⁾، وفي عام 2011 اصبح لدى العراق 245.782 فردا في قواته المسلحة: 238.010 في القوات البرية دعمتهم 212 دبابة معركة رئيسية تي-55/72 وأبرامز إم-1 أي1، 478 عجلة استطلاع، 434 عجلة قتال مشاة مدرعة، 1479 ناقلة جنود مدرعة، البحرية 2605 فرد، القوة الجوية 5167 فرد: 6 طائرات قتالية سيسنا أي سي-208 بي وإس بي7 إل-360 سيكر، 22 طائرة نقل عسكرية، 26 طائرة تدريب و78 سميتية⁽³⁷⁾.

وأبرم العراق صفقة أسلحة مع جمهورية روسيا الاتحادية في عام 2012 بقيمة 4.2 مليار دولار، تضمنت شراء 43 سميتية من طراز مي-35 ومي-28، والسميتية مي-28 التي تسمى صياد الليل هي سميتية سوفيتية/ روسية الصنع تقوم بإنتاجها شركة سميتيات روسيا القابضة وهي متخصصة في تدمير الدبابات والعجلات المدرعة، أما سميتية مي-35 فهي سميتية متعددة الأغراض ولديها القدرة للقيام بواجبات الهجوم والإنزال والإسعاف والنقل، وهي نسخة مطورة عن سميتية مي-24 السوفيتية وتم تحديثها كمشروع مشترك بين شركة ميل ومصنع روستوف للسميتيات، وبموجب برنامج التطوير أصبحت لهذه السميتية القدرة على الرؤية الليلية بنظام مراقبة بالتصوير الحراري، والذي وفر لها إمكانية تمييز الأهداف لغاية 4 كم، إضافة الى إبرام صفقة أسلحة أخرى مع روسيا بقيمة 500 مليون دولار، زودته بموجب بنودها 10 طائرات من طراز سوخوي-25 للإسناد الجوي القريب وصفقة بقيمة مليار دولار لتجهيزه بما مجموعه 48 نظام دفاع جوي متحرك نوع بانتسير إس-1 والمعد خصيصا لحماية الأهداف المدنية والعسكرية وتوفير تغطية وحماية لأنظمة صواريخ م/ط الأخرى متوسطة وبعيدة المدى، والتصدي لكافة أشكال التهديد الجوي المعادي سواء أكان طائرات مقاتلة او سميتيات او طائرات مسيرة بدون طيار او صواريخ جوالة⁽³⁸⁾، وسلمت ايران للعراق في ذات العام 7 طائرات من طراز سوخوي-25 سبق ان احتجزتها خلال حرب الكويت في عام 1991 مع كافة الذخائر وأنظمة الدعم المتعلقة بها، فضلا عن تقديمها على سبيل الإعارة 4 طائرات مسيرة بدون طيار من نوع مهاجر وطيارين للعمل كمسيطر ارضي لأسطول طائرات سوخوي-25، كما قامت ايران بتقديم الذخيرة للأسلحة البرية والمستشارين والاستخبارات الإلكترونية، ونسخ من صواريخ الدهلوي الإيرانية م/د ب والتي يتم توجيهها بقرنية العين، وراجمات صواريخ HM من مختلف العيارات، كما سلمت روسيا العراق راجمات الصواريخ متعددة الفوهات المسرعة توز-1 أي عيار 220 ملم على وجه السرعة علاوة على 16 سميتية مي-35 و13 سميتية مي-28 إن ئي⁽³⁹⁾.

وتوصل العراق في عام 2017 الى عقد صفقة أخرى مع روسيا بقيمة مليار دولار لشراء 73 دبابة من طراز تي-90 أس كي التي تنتجها شركة أورال فاغونزافود وهي نسخة تصديرية من دبابة تي-90 أي جهزت بنظام حاسوب يعمل ليلا ونهارا لاستمکان الأهداف، ولها القدرة على اطلاق قذائف موجهة من نوع إم-9 عبر مدفعها الأملس نوع إم-46 أي عيار 125 ملم، والدبابة مجهزة بمحرك قوة (1000) حصان (750)

كيلو واط، وضمت الصفقة ضمن بنودها تدريب طواقمها على آلية تشغيلها وإدامتها، والتزام البلد المنتج بصيانتها وتزويدها بالأعتدة الضرورية لاستمرار عملها⁽⁴⁰⁾.

وبحلول عام 2021 اصبح لدى العراق 180 ألف فرد في القوات البرية، مدعومين بخمسة اسراب سميتات هجومية، اكثر من 391 دبابة، 453 عجلة استطلاع، 650 عجلة قتال مشاة مدرعة، اكثر من 1592 ناقلة جنود مدرعة، صواريخ م/د ب أي تي -14 كورنيت، 1061 قطعة مدفعية، 3000 فرد في البحرية و1000 فرد في مشاة البحرية، 5000 فرد في القوة الجوية: 90 طائرة قتالية من بينها 34 ف-16 سي/دي، 19 سوخوي-25، 29 طائرة نقل عسكرية من بينها 3 سي-130 ئي و6 سي-130 سوبر هيركلس، اكثر من 57 طائرة تدريب، صواريخ سايدونر أي أي أم - 9 إل/إم، قيادة الدفاع الجوي 5000 فرد مع صواريخ م/ط بانتسير إس-1 (سام-22)، Avenger (للدفاع النقطي)⁽⁴¹⁾.

ثالثاً - التحديات الداخلية

أ- المشاكل البنيوية (الهيكلية)

1- إشكالية التأسيس والبدائية المتعثرة: حصلت حالة من العشوائية في انتقاء الأفراد للمؤسسة العسكرية، فأى جيش في العالم لا يؤسس إلا وفق ضوابط وأسس معتمدة داخل الدولة او حتى ضمن سياقات مرعية دولياً، إلا انه في عملية التأسيس كانت صورة للواقع السياسي الجديد وظهور نظام المحاصصة السياسية التي استندت لأسس حزبية او طائفية او اثنية⁽⁴²⁾، وهكذا فان إعادة التشكيل لم تضع المهنية والمواطنة حجر زاوية لعملها بل الولاءات للأحزاب، فضلا عن ان نواته الأولى اعتمدت على ميليشيات الأحزاب التي شاركت في العملية السياسية بدايةً وبالاحتلال وذلك من خلال تلبية دعوة السفير بريمر للأحزاب لدمج ميليشياتها في الجيش وجعلها قاعدة للمضي قدماً في عملية إنشائه⁽⁴³⁾، وان الأخذ بنظام المحاصصة الطائفية عند إنشاء المؤسسة العسكرية هو احد العوامل غير الإيجابية التي انعكست آثارها على منظومة القيادة والسيطرة(?) وتوزيع المناصب بدلا من الحرفية والمهنية في القوات المسلحة، ابتداء برئاسة أركان الجيش، وصولاً الى الفرق والتشكيلات، وهو ما قاد بالنتيجة الى ظهور عامل الولاء السياسي والطائفي في عملها في حين إنها من اللازم ان تنأى وترفع بنفسها عن أي انتماء او ميل سياسي، وشهد عام 2005 تزايد نشاطات التدريب والتجنيد، ومع مجيء عام 2007 ارتفعت وتيرة عمليات التجنيد إذ جند 14 ألف فرد في الجيش العراقي كل خمسة أسابيع، وازداد حجم الجيش في غضون 6 سنوات الى أربعة أضعاف، وقد أثرت هذه العملية سلبياً على سلك الضباط الذين يتطلب إعدادهم وتهيئتهم سنوات عديدة، وفي عام 2008 لم يسد النقص في الحاجة للضباط سوى بنسبة 73% و69% من ضباط الصف، فضلا عن ان العديد من الضباط جرى إخراجهم من الخدمة خلال مرحلة النظام السابق وهم برتب متدنية، ثم تمت إعادتهم بعد الاحتلال برتب عالية جداً ومن دون تدرجهم في المناصب والرتب وتقلدوا مواقع قيادية فاقت قدراتهم الأمر الذي اثر بشكل كبير على مستوى أداء قطعاته، هذه النسبة غير الاحترافية للجيش عدت احد الأسباب الرئيسية في ضعف إمكانياته على الصمود بوجه التهديدات العديدة التي تعرض لها⁽⁴⁴⁾.

2- إشكالية التنظيم والهيكلية الإدارية: عانت المؤسسة العسكرية من معضلة الاختلاف في التنظيم وطبيعة هيكلها الإداري وسلسلة المراجع العسكرية

التي يجب على تشكيلاته اتباعها، إذ أن هيكلية بنائها تم استنساخها من الهيكل التنظيمي للجيش الأمريكي فجرى تنظيم هيكل وزارة الدفاع العراقية وفقا لسياقاته، بينما عملت وزارة الدفاع العراقية منذ تأسيس الجيش العراقي في 6 كانون الثاني 1921 وحتى 9 نيسان 2003 بموجب التنظيم البريطاني، وهذا التبدل في طبيعة التنظيم تسبب في خلل كبير بفعل الاختلافات الكبيرة بينهما من جهة آليات العمل وسلسلة المراجع ومدى المركزية في تسيير الشؤون العسكرية، وان الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية العراقية اتسم بالترهل ووجود حلقات للقيادة اكثر من الحاجة الفعلية مما أعاق مرونة الحركة، وادى الى تضارب الأوامر، وادى الى هدر في الموارد المالية والبشرية، وادى تعدد مراكز القيادة الى إضعاف منظومة القيادة والسيطرة إذ توجد قطعات مثل قوات مكافحة الإرهاب وقوات البيشمركة تعمل بشكل مستقل عن وزارة الدفاع وذلك قاد الى وجود صعوبة في صيغ التنسيق والتعاون، وما كانت كل هذه الإشكاليات لتحصل لو ان جميع القوات والتشكيلات في العراق منضوية تحت قيادة وزارة الدفاع (45)، ولم يتم اتباع نظام ثابت للتدرج في الرتب العسكرية والأمنية لغاية عام 2012، وإنما كان يجري منحها قبل ذلك للأحزاب وهو ما اطلق عليه ضباط الدمج، ولم يكن مستغربا وجود قيادات عسكرية وأمنية بمناصب عليا لا تجيد القراءة والكتابة او لم تحمل المؤهلات الجسدية المطلوبة، فضلا عن عدم الترابط في الهيكلية حتى عام 2014 إذ وجدت تشكيلات تتبع وزارات محددة ضمن آلية معروفة وقابلة للتتبع، وأخرى كانت تابعة للقائد العام للقوات المسلحة بشكل مباشر، وأخرى تتبع وزراء او أحزاب، وعنى ذلك ان ما يقارب 50% من ملاك الجيش والأجهزة الأمنية لم تكن لوزارة الدفاع القدرة على تحريكه، علاوة على وجود 12 قيادة عمليات شبه مستقلة تكون مسؤولة عن الجهد العسكري والأمني ضمن قاطع المسؤولية، أي إنها أشبه بمناطق عسكرية منفصلة، رغم اتباعها لهيكل إداري ينتهي بالقائد العام للقوات المسلحة (46).

3- ضعف الجهد الاستخباري: "الجهد الاستخباري لا يزال مبعثرا وغير محكوم بقانون لتحديد فضاءات العمل الاستخباري" (47)، وكان في أسوأ حالاته، فعلى الرغم من وجود خلية الاستخبارات الوطنية، التي أنشئت للتنسيق بين مختلف الوكالات الاستخبارية العراقية: المديرية العامة للاستخبارات والأمن التابعة لوزارة الدفاع، مديرية الاستخبارات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع أيضا، المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب التابعة لوزارة الداخلية، وكالة الاستخبارات والتحقيقات الوطنية التابعة لوزارة الداخلية أيضا، جهاز المخابرات الوطني العراقي، مستشارية الأمن الوطني واستخبارات جهاز مكافحة الإرهاب، إلا أن هذه الخلية ظلت مقيدة بالأعمال الورقية التقليدية ولم تتمكن من ابتكار طرق عمل لمواجهة التحديات التي تعرضت لها البلاد (48)، فمثلا بلغ عدد عمليات كسر السجون خلال خمس سنوات 12 مرة ولم تستطع الأجهزة الأمنية من كشفها سواء قبل حصولها أو خلال تنفيذها، علما ان بعضها صرح عنه الإرهابيون على الإنترنت قبل القيام بها، في عملية تحدٍ واضحة للقوات الأمنية والعسكرية العراقية كما في عمليتي اقتحام سجن أبو غريب والتاجي في 24 تموز 2013، التي وصفتها جريدة واشنطن بوست بانها "مؤشر على انهيار الاستخبارات في العراق، وهي ترمز الى قوة التحديات الأمنية، وتطور آلياتها، مقابل

ذلك ضعف المؤسسة العسكرية التي تعاني الترهل والضعف والجمود"، فيما وصفها ممثل المرجعية الدينية في النجف الأشرف الشيخ عبد المهدي الكربلائي "بانها فضيحة العصر، وانها تكشف عن انعدام اللجهد الاستخباري في العراق، وان الوضع الأمني في العراق بات مهددا لأنه مخترق" (49).

4- مشكلة الدعم اللوجستي: فشلت المنظومة الإدارية في توفير الدعم اللوجستي نتيجة انتشار الفساد المالي والإداري، وذكر تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية بشأن الدعم اللوجستي للجيش العراقي انه تم تخصيص 70% من ميزانية وزارة الدفاع العراقية لعام 2009 للرواتب أي ما يعادل 1.91 مليار دولار، ونسبة 24% خصصت لتحسين معيشة الجنود كحوافز وبدل خطورة ومكافآت، كما تم إيقاف العمل بمشروعات جديدة مثل تعزيز القوة الجوية والمدفعية والخدمات اللوجستية، وبلغت نفقات الصيانة العسكرية السنوية 360 مليون دولار، ومع مجيء عام 2011 تم بناء 40% من الوحدات اللوجستية للقوات المسلحة العراقية، ولم يتم تشكيل سوى اثنين من كتائب مدفعية الميدان في 14 فرقة للجيش العراقي (50)، و"كتب الخبير في قوات الأمن العراقية دي جي إليوت، في وقت الانسحاب الأميركي من العراق: إن تاريخ 2012 لانسحاب القوات الأمريكية كان تاريخا سياسيا اعتباطيا اختاره السياسيون الذين لا يعون عدد الكتائب المقاتلة، ولا يفهمون ضرورة بناء عناصر الدعم حتى الآن، وكان احد أسباب الفشل في بناء مثل هذه العوامل المساعدة هو عدم الحاجة لها في البداية لان الولايات المتحدة كانت توفر القوة الجوية والمدفعية والخدمات اللوجستية، والهندسة، والاستخبارات، والاتصالات، والخدمات الطبية. ثمة عامل آخر مفاده ان وزارة الدفاع العراقية كانت تفنقر الى القدرات الإدارية وصلاحيات التعاقد لعمل أولوية لخدمات الدعم اللازمة، وقد أدى تجميد التجنيد في عام 2008 الى ان وحدات الدعم الجديدة كان يمكن تأهيلها فقط من خلال خفض حجم الأولوية المقاتلة... في أيلول 2012 عانى الجيش العراقي من صعوبات لوجستية كبيرة في نشر وحدات من جنوب العراق على الحدود العراقية السورية غرب الموصل، وفي الوقت الذي وصلت فيه القوات، بعد نحو أسبوعين من تاريخ إرسالها، قامت البيشمركة الكردية بتحسين المنطقة واضطر الجيش العراقي، الى التراجع. وفي نيسان عام 2013 أسفرت-انتفاضة صغيرة في الحويجة، عن انهيار جزئي للوائين من الفرقة 12 في الجيش العراقي" (51).

5- الإرهاب: إن طبيعة الإرهاب في العراق انه إرهاب وفد من خارج البلاد أساسا استمد منطلقاته العقائدية من منظرين ودعاة للترهيب والتكفير، بمعنى ان أسسه عقائدية بالإمكان تذكيتها دون الحاجة الى تجميع إمكانيات (52). وابرز تنظيماته هو تنظيم القاعدة (قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين)، والمعروف بشكل أوسع باسم تنظيم القاعدة في العراق الذي أسسه أبو مصعب الزرقاوي في عام 2004 (53)، واستخدم التنظيم أسلوب الهجمات الانتحارية في عملياته ففي زيارة عاشوراء في شباط 2005 استشهد 17 مدنيا عندما فجر انتحاري حافلة لنقل الركاب في بغداد، وفي 28 شباط 2005 هاجم انتحاري في الحلة مواطنين ينتظرون للتقديم للوظائف الحكومية مما اسفر عن استشهاد 125 وجرح 130، وفي 18 تموز 2005 قاد انتحاري صهريج وقود الى مركز مدينة المسيب وفجره وقد أدى ذلك الى استشهاد 71 مدنيا وجرح اكثر من 100 آخرين،

وقد قدرت بعض التقارير الى استشهد 25 الف مدني عراقي منذ بداية الصراع ولغاية تموز 2005، وبينما هدفت الهجمات الانتحارية لزعة الاستقرار في البلد من خلال خلق الخوف والشك والريبة والخطف والقتل، فان الإرهابيين، وعلى وجه الخصوص الأجانب منهم بقيادة أبو مصعب الزرقاوي، اعتمدوا أساليب الاغتيال كذلك مثل اغتيال إيهاب الشريف السفير المصري في بغداد، كما وقعت هجمات على دبلوماسيين من باكستان والبحرين، وبالإضافة الى الهجمات على المدنيين، فان الإرهابيين واصلوا استهداف قوات الأمن العراقية، وكان الغرض الرئيسي لهذه الهجمات هو ردع العراقيين من الانضمام لجهود التصدي للإرهاب، وإحباط خطط قوات التحالف الدولي الرامية الى تسليم بعض المناطق والمهام للقوات العراقية، وجرى استهداف مراكز الشرطة، نقاط التفتيش ومراكز التجنيد والتدريب، وبالمجموع فقد استشهد 1.174 شرطي وجندي عراقي خلال الستة اشهر الأولى من عام 2005، كما ازدادت الهجمات ضد دوريات ونقاط تفتيش قوات التحالف الدولي فبحلول تموز 2005 فقدت القوات الأمريكية 1.795 جنديا وبريطانيا 90 وقوات التحالف الدولي الأخرى حوالي 100 جندي (54)، ومن التنظيمات الإرهابية الأخرى البارزة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق الذي أسس في 15 تشرين الأول 2006 عقب اجتماع لمجموعة من الفصائل المسلحة ضمن معاهدة حلف المطيبين وتم اختيار أبو عمر البغدادي زعيما له، وفي عام 2011 أسس تنظيم القاعدة في سوريا (جبهة النصرة)، وفي عام 2013 اندمجت جبهة النصرة مع تنظيم الدولة الإسلامية تحت مسمى الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام الإرهابية (55)، والشريك الرئيسي له في العراق هو جيش رجال الطريقة النقشبندية بقيادة عزة إبراهيم الدوري نائب الرئيس الأسبق صدام حسين، وقد بلغ عدد مقاتلي تنظيم داعش 30-35 الف جاؤوا من أكثر من 80 بلدا لا سيما تونس، السعودية والأردن (56)، وقد هاجم التنظيم مدينة الموصل ليلة 9-10 حزيران 2014 وتمكن من الاستيلاء عليها بعد انهيار فاق كل التصورات لثلاثة فرق عسكرية وفرقة شرطة اتحادية التي تخلت عن كافة أسلحتها الثقيلة واعتدتها (57)، وشرع التنظيم في التقدم نحو محافظة كركوك والانبار وصلاح الدين وعزز مواقعه في الفلوجة وهدد مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان (58). وزال من الوجود أربعة عشر لواءً من الوية الجيش والشرطة الاتحادية، وجرى قتل 1566 من طلبة القوة الجوية العراقية وهم عزل إثر هجوم على معسكر سبايكر، وفقد الناس ثقتهم بقواتهم المسلحة (59).

يمكن القول ان تنظيم داعش كان أحد أخطر التنظيمات الإرهابية التي علمت على الساحة العراقية لأنه اتبع أسلوب العمليات التعرضية بتشكيلات قتالية وافرة التسليح والتدريب وليس أسلوب حرب العصابات، وفق تنظيم راعي أسس وسياقات العمل العسكري المنسق.

وبعد اندحار التنظيم اثر معارك التحرير فانه اتبع نظاما لا مركزيا اعطى صلاحيات لمسؤولي القواطع من ناحية الدعم والتخطيط باستقلالية حسب المتطلبات الأمنية وتحديد الاستراتيجية الواجب اتباعها في كل قاطع حصرا بمعزل عن القواطع الأخرى، ولهذا فان التحدي الذي مثله هذا النظام يكمن في تباين الاستراتيجيات التعبوية المعتمدة من قاطع لآخر حسب ما يراه مسؤولو القواطع انسجاما مع الأوضاع التي هي في حالة تغير

مستمر، لذلك فان تحليل استراتيجياته يعد ضرباً من الجنون، لأنه على المخططين لمواجهة نشاطه ان يقيموا كل قاطع على حدة وكذلك الفعاليات فيه، وبالتالي ليس من الممكن تحديد معالم السوق العام له الا من خلال دراسة نشاط كل قاطع بمعزل عن القواطع الأخرى⁽⁶⁰⁾.

6- غياب العقيدة العسكرية: أشار اللواء الركن مهدي نعيم مدير القسم الأمني والعسكري في مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية الى انه "نحن في أمس الحاجة الى العقيدة العسكرية العراقية، نحاول التوصل الى مفهوم للعقيدة العسكرية العراقية والمرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة العسكرية التي هي ليست من مسؤولية المستوى العسكري فقط بقدر ما هي مسؤولية المستوى السياسي حيث يقوم المستوى العسكري بترجمة ما يصوغه المستوى السياسي لملاحم العقيدة... لا يختلف اثنان على ان الجيش العراقي كان قويا ومنضبطا ومتفوقا بالتسليح والتجهيز والتدريب والخبرات والقدرات التي امتزجت فيها المدارس العسكرية التركية والبريطانية والروسية وغيرها إضافة الى المدارس العملية، ومن هنا فان الجيش العراقي يعد موسوعة عسكرية في جميع المجالات والاتجاهات والان وبعد مضي اثني عشر عاما على حل الجيش العراقي في ضوء التغيير الاستراتيجي الذي حصل فإننا بحاجة ماسة الى توضيح ما هي العقيدة العسكرية العراقية وما هي مستوياتها وكيف تبنى وما هي العقيدة القتالية وما هي علاقتها بالاستراتيجية العسكرية"⁽⁶¹⁾، فالعقيدة العسكرية ما زالت غير موجودة إذ ان العراق الذي أدارته طبقة سياسية ذات ولاءات وانتماءات مختلفة جعل عقيدته ذات أسس ليست واضحة هل ان عقيدته مدنية ام علمانية ام دينية، وتعداده غير ملبي للاحتياجات الوطنية في مجال الدفاع، كما ان تحول تسليحه من الشرقي الى الغربي جعل مصيره مرتبط بالأعداء وقطع الغيار الغربية (رغم جودتها العالية)، فضلا عن عدم التوازن في تمثيل مكونات الشعب فيه، وفقدان أي تخطيط سوقي في بنائه ومهامه المستقبلية التي قد يكلف بها⁽⁶²⁾، وبسبب السرعة التي جرى بها تأسيس الجيش العراقي بعد عام 2003 أدى الى كون اكثر من 70% من ضباطه الجدد هم ممن خدموا في الجيش العراقي السابق، وذلك قاد العقيد الأمريكي تيموثي ريس (Timothy Reese) الذي كان في تموز 2009 رئيس الفريق الاستشاري لقيادة عمليات بغداد الى الادعاء بان الثقافة العسكرية البعثية - السوفيتية⁽⁶³⁾، ظلت راسخة وسوف لن تتغير، هذه الثقافة، مجادلا، بانها قادت الى الإهمال وسوء المعاملة للرجال المجندين، فقدان روح المبادرة، والمركزية المتشددة للقيادة والسيطرة⁽⁶⁴⁾.

رابعاً - التحديات الخارجية

وهو ما يمكن تسميته بالعامل الأمريكي وينقسم الى:

أ- التسليح والتدريب: الولايات المتحدة الأمريكية هي من قامت باحتلال العراق وتغيير نظامه السياسي وأرست أسس لنظام سياسي جديد، وهي من أسهمت في إعادة تشكيل المنهج والفكر العسكري العراقي، فالحاكم المدني بريمر هو من اصدر الأوامر بإنشاء مستشارية الأمن الوطني والإشراف على القوات الأمنية العراقية في وزارة الدفاع والداخلية⁽⁶⁵⁾، وقد أهملت الولايات المتحدة جانب التدريب للقوات العراقية وافنقر لمعسكرات ثابتة لوحدها لإجراء التدريب، لان معظم وحداته كانت ترابط في الشوارع على شكل سيطرات أمنية او لتنفيذ واجبات أمنية

لذلك لم يتوفر عاملا الوقت والمكان لإجراء تدريباته القتالية بموجب الأسس العسكرية ولم تكن الولايات المتحدة جادة في تشكيل جيش فعلي⁽⁶⁶⁾، وقد قررت سلطات الاحتلال الأمريكي إنشاء مؤسسات أمنية وعسكرية لا تتعدى خطا احمر في مجال التسليح والتجهيز، لكي يصبح العراق باستمرار بحاجة الى قوة المحتل حتى بعد خروج القوات الأمريكية من أرضه، وللضغط على قياداته السياسية لتصبح هي الأخرى بحاجة للدعم الأمريكي، حتى في مجال تقديم المساعدة للجيش العراقي لافتقاده لأسلحة الإسناد الرئيسية، كما ان الإدارة الأمريكية أخذت بمبدأ البناء الكمي على حساب النوع والتخصص، وتم تجاهل الخبراء والخبرات والشروط الصحية والبدنية والعقلية والنفسية وغيرها التي تحدد آليات صلاحية الأفراد للانضمام للقوات المسلحة، كما ان القوات الأمريكية هي من أوكلت للجيش العراقي مهام الأمن الداخلي فأصبحت مهامه مساوية لمهام الشرطة، وادى ذلك الى إضعاف الروح المعنوية والجاهزية القتالية بسبب غياب التدريب، وعدم التأهيل والتخصص، علما ان هنالك قاعدة عسكرية مفادها ان اضطلاع أي وحدة عسكرية لمدة ستة اشهر بمهام الأمن الداخلي يؤدي الى فقدانها للضبط العسكري والإمكانية القتالية⁽⁶⁷⁾، وفي هذا الصدد طرح بعض الباحثين تساؤلا مفاده "لقد عانى الوضع الأمني في العراق بعد الاحتلال ترديا واضحا، ورغم المحاولات الجاهدة لقوات الأمن للسيطرة على الوضع الأمني، إلا ان تلك المحاولات كانت تتعثر دوما بعمليات مسلحة تهدد الاستقرار في العراق. السؤال هنا: "ماذا كان دور القوات الأمريكية في الملف الأمني الذي ظلت ممسكة به مدة طويلة؟"⁽⁶⁸⁾، وعلى صعيد بناء القدرات العسكرية فعلى صعيد القوة الجوية لم يكن لدى العراق سوى جناح جوي عمل في البصرة وكركوك وبغداد ضم 200 فرد فقط في عام 2005⁽⁶⁹⁾، وقد قال العميد البريطاني المتقاعد بنجامين باري (Benjamin Barrie) الزميل الحالي في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ومحرر الحرب البرية في كتابه السنوي "الميزان العسكري" أنه "حين انسحبت الولايات المتحدة في 2011، تركت العراقيين بلا قوة جوية تقريبا، وهذا جعلهم في محنة كبرى"⁽⁷⁰⁾، وبالرغم من إبرام العراق أول عقد لشراء طائرات أف-16 الأمريكية في كانون الأول 2011 والثاني في نيسان 2013⁽⁷¹⁾، فانه عندما هاجم تنظيم داعش مدينة الموصل في حزيران 2014 كان ما يزال لدى العراق تحت الطلب 24 طائرة أف-16 سي و12 طائرة أف-16 دي⁽⁷²⁾، ولغاية عام 2015 لم يكن لدى العراق سوى طائرة واحدة من طراز أف-16 دي كانت ما تزال مرابطة في الولايات المتحدة⁽⁷³⁾، وفي عام 2016 لم يستلم العراق سوى طائرتين أف-16 سي فايبتك فالكون وطائرتين أف-16 دي فايبتك فالكون لم تشكل حتى سرب واحد⁽⁷⁴⁾، وبحلول عام 2018 اصبح لديه سرب مقاتلات/ هجوم ارضي منها ضم 18 طائرة أف-16 سي و3 طائرات أف-16 دي⁽⁷⁵⁾، وفي عام 2020 اصبح لدى العراق 26 طائرة أف-16 سي و8 أف-16 دي من اصل 36 طائرة أف-16 كان قد تعاقد عليها بعد ان فقد طائرتين في حوادث عرضية في الولايات المتحدة الأمريكية واحدة في استعراض جوي والأخرى أثناء التدريب⁽⁷⁶⁾، ورغم إبرام العراق عقد مع روسيا بقيمة 4 مليارات دولار لشراء طائرات مقاتلة من طراز ميك-

35 وإجراءه مفاوضات لشراء منظومات صواريخ م/ط من طراز إس-400 فانه اصطدم بممانعة أمريكية كبيرة وضغوطات منها لمنع هذه الصفقات وحذرت وزارة الخارجية الأمريكية العراق من عواقب إبرامها وذلك بموجب قانون "مواجهة أعداء أميركا عبر العقوبات - AATSA" (77).

ب- الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية: جرى توقيع هذه الاتفاقية المعروفة باسم (صوفا) في عام 2009 بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ونصت على طلب العراق مساندة الولايات المتحدة في جهوده المبذولة لدعم استقراره ويتضمن ذلك التنسيق والمساعدة في مواجهة تنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية الأخرى والمجموعات الخارجة عن القانون وقلول النظام السابق، على ان تجرى كافة العمليات القتالية حسب هذه الاتفاقية بإذن الحكومة العراقية، الدعم الأمريكي للعراق عند وقوع أي عدوان ضده، وانسحاب القوات الأمريكية بشكل كامل منه في 31 كانون الأول 2011 (78)، ومن الملاحظ عليها ما ورد في الديباجة "إن العراق والولايات المتحدة إذ يقران أهمية تعزيز امنهما المشترك والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين ومحاربة الإرهاب في العراق والتعاون في مجالات والدفاع"، في حين ان الجاهزية القتالية للقوات العراقية لم تكن قد اكتملت بعد، كما أنها نصت على ان العراق والولايات المتحدة هما بلدان مستقلان متكافئان في حين انه لا يوجد أي وجه للتكافؤ بينهما على ارض الواقع، وذكرت الاتفاقية ان القوات الأمريكية ستحترم القوانين والأعراف والعادات العراقية عند قيامها بعملياتها العسكرية وهناك بون شاسع بين الاحترام والالتزام، فضلا عن انها لم تحدد من هي التنظيمات الإرهابية والمجموعات المسلحة الخارجة عن القانون وذلك اعطى للولايات المتحدة الحق في استهداف وضرب أي جهة تعارض مصالحها، علاوة على إعطائها صلاحية القيام بعمليات عسكرية داخل العراق بحجة الدفاع عن النفس، وأوردت الاتفاقية نصا مفاده "تحتفظ قوات الولايات المتحدة والمتعاقدون مع الولايات المتحدة الأمريكية بملكية المعدات والمواد والإمدادات والإنشاءات المنقولة والممتلكات الأخرى المنقولة المستوردة الى داخل العراق او التي تم الحصول عليها داخل أراضي العراق بصورة مشروعة وذات صلة بهذا الاتفاق"، أي أنها منحت الصلاحية للقوات الأمريكية بالاستيلاء على أي ممتلكات عائدة للعراق سواء كانت فردية او عامة فضلا عن كافة الممتلكات التي حصلت عليها قبل توقيع الاتفاقية بدلا من إعادتها او تعويض ما تم استهلاكه منها (79)، ومن ناحية أخرى طالما ان هذه الاتفاقية تم عقدها في ظل وجود قوات الاحتلال فان ذلك عنى بقاء المحتلين ونقص سيادة البلد واستقلاله، وكذلك يمكن تفسير الكثير من النقاط الخلافية فيها لمصلحة الجهة صاحبة القوة الأكبر وان معظم بنودها عانت من الضعف في السبك وصياغتها قانونيا، وقد يظهر خطر تراه الحكومة العراقية إرهابيا اما الولايات المتحدة فلا، وقد يحصل تطور غير محسوب يتطلب مساندة أمريكية والتي قد تستدعي موافقة الكونغرس الأمريكي الذي قد يرفض وان وافق يكون الوقت قد مضى (80)، ولا بد من الإشارة الى انها لم تحقق للحكومة العراقية الغاية الجوهرية منها في حينه وهي إلغاء تنفيذ أحكام البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق

(وهو صلاحية استخدام القوة ضده وان تحقق بعد ذلك)، وتحل اكبر صعوبة واجهها العراق ونتجت عن المحتل الأمريكي الا وهي جعله ميدانا أساسيا في المعركة ضد الإرهاب⁽⁸¹⁾.

ت- التدخل التركي في شمال العراق: امتازت الحدود العراقية مع تركيا بطبيعتها الجبلية مما شكل سببا للتوتر المتواصل بين العراق وتركيا لاسيما فيما يتصل بحركة حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) ووجود قواعد عسكرية له داخل العراق مما اعطى لتركيا الذريعة لدخول قواتها الى أراضيها وشن عمليات عسكرية مستمرة في أراضي إقليم كردستان⁽⁸²⁾، وظنت تركيا انها حينما نجحت في إبعاد مقاتلي حزب العمال الكردستاني الى شمال العراق وبكثافة وبشكل خاص الى جبال قنديل وسنجار بعد إبرام اتفاقية لوقف اطلاق النار في عام 2013 فانها ستتمكن من التقليل من قدراته، الا انه في الحقيقة حصل خلاف ذلك اذ ازداد الحزب منعة وقوة عندما انتشر في جبال قنديل بشكل كبير واصبح اكثر ضراوة في القتال نتيجة الخبرة التي اكتسبها في قتال تنظيم داعش في سوريا والعراق والذي ترجم الى نسق عمليات بوتيرة مرتفعة داخل تركيا، وقد تحول الحزب الى ما يشبه القنبلة الموقوتة في جبال قنديل وسنجار التي فرض سيطرته عليها لاسيما انه حظي بتعاطف من الايزيديين لدوره في حمايتهم من تنكيل تنظيم داعش عام 2014 ومساهمته في تحرير القضاء من سيطرة الأخير تالياً⁽⁸³⁾، وهكذا قامت القوات التركية بالتوغل في داخل الأراضي العراقية بعمق 110 كم من دون الحصول على موافقة الحكومة العراقية، وفي 11 تشرين الأول 2016 بلغ عددها 2000 جندي وقد احتج العراق على ذلك لدى مجلس الأمن وجامعة الدول العربية⁽⁸⁴⁾، وقد أقامت القوات التركية قاعدة عسكرية دائمة لها في منطقة بعشيقية بحجة تدريب قوات الحشد الوطني التابعة لمحافظة نينوى فيها إذ رأت تركيا انها من خلال هذه القواعد تمكنت من تعزيز قدراتها الاستراتيجية وعملياتها في سوريا والعراق وأيضا مساهمتها في محاربة حزب العمال⁽⁸⁵⁾.

الخاتمة:

شهدت القوات المسلحة العراقية مع بداية الحرب العراقية – الإيرانية في عام 1980 تطوراً ملحوظاً في قدراتها كما ونوعاً وبوتيرة متصاعدة انسجاماً مع ظروفها وتغير الموقف السوقي فتم التوسع في إنشاء فرق الجيش بمختلف صنوفها المشاة والآلية والدروع والقوة الجوية وطيران الجيش، وفي عام 1990 كان لدى العراق 60 فرقة، إلا أن حرب الكويت التي نشبت في عام 1991 أدت الى انخفاض ملحوظ في القدرات العسكرية العراقية بمختلف مجالاتها، وجاءت حرب عام 2003 والقرار الذي أصدره الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر في 23 أيار 2003 بحل كافة مؤسسات الجيش العراقي بكافة صنوفه حتى ديوان وزارة الدفاع ليضع نهاية مؤسفة لتاريخ طويل ومشرف من البطولات والتضحيات والعرق والمثابرة والإصرار والعزيمة ذلك القرار الذي ثبت انه اعد سلفاً وان بريمر لم يكن سوى واجهة له باعترافه هو شخصياً.

أعيد تشكيل الجيش العراقي في 8 آب 2003 وحددت مهمته بالدفاع عن الدولة ومنشأتها الحيوية وأمنها على ان لا يتدخل في الشأن السياسي وإنما هو مؤسسة مهنية محترفة وأساس الخدمة فيه هو تطوعي، وهكذا تم البدء بتشكيل وحداته المختلفة، وفي عام 2010 بلغ عدد

قواته 192 ألف مقاتل، وامتلك قوة بحرية وان كانت لديها القدرة بشكل أساسي على القيام بدوريات ساحلية فقط إلا أنها تظل بداية مهمة، وبعد ان كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المجهز الرئيسي للسلاح للعراق دخلت روسيا كمصدر جديد للأسلحة إليه في عام 2012 من خلال إمداده بالسمتيات الهجومية المتطورة ووسائل الدفاع الجوي الحديثة.

واجهت المؤسسة العسكرية العراقية عدة تحديات على الصعيد الداخلي منها إشكالية التأسيس والبداية المتعثرة نتيجة العشوائية في انتقاء الأفراد ونظام المحاصصة الذي انعكس سلباً على المهنية والحرفية في الجيش، إذ تم اعتماد النظام المتبع في الجيش الأمريكي بدلاً من النظام البريطاني المتبع منذ بداية تأسيس الجيش العراقي في 6 كانون الثاني 1921 ولغاية 9 نيسان 2003 لما هو موجود من اختلافات عديدة في النظامين في العديد من الجوانب، أيضاً ضعف الجهد الاستخباري ورغم جودة عدة جهات مسؤولة عن هذا الجانب إلا أن عملها لم يرتقي الى مستوى مواجهة التهديدات القائمة بالشكل المطلوب لا سيما في كشف العمليات الإرهابية قبل وقوعها، علاوة على مشكلة الدعم اللوجستي العراقي، ومن أخطر التحديات هو الإرهاب الذي تمثل بتنظيم القاعدة بقيادة أبو مصعب الزرقاوي، ثم تنظيم داعش الذي شكل انتقاله خطيرة من أسلوب الهجمات الانتحارية والاعتقالات الى الأسلوب التعرضي الواسع النطاق والذي ابتداءً بسقوط الموصل في حزيران 2014، فضلاً عن غياب العقيدة العسكرية التي هي ليست من واجب العسكريين فقط بل السياسيين كذلك.

أما التحديات الخارجية فيندرج ضمنها ما يمكن تسميته بالعامل الأمريكي من جهة تأثيراته على المؤسسة العسكرية العراقية إذ أهمل الجانب الأمريكي قضايا التسليح والتدريب وكلف وحدات الجيش العراقي بواجبات مسك الأمن في داخل المدن من خلال نصب نقاط التفتيش والعمليات الأمنية مع ما في ذلك من مخالفة واضحة وصريحة للأسس والقواعد العسكرية التي حصرت ذلك في الشرطة فقط وليس القوات المسلحة، وأغفلت تزويده بالقدرات الجوية اللازمة وبالسرعة المطلوبة، إضافة الى تواجد حزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق وما جره من تدخلات عسكرية تركية للحد من نشاطه أضرت بسيادة العراق واستقراره وحرمة حدوده.

المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة: وكالة المخابرات المركزية الامريكية (CIA)

1. Directorate of Intelligence (CIA), Iraq's Air Force Improving Capabilities, Ineffective Strategy, Top Secret, October 1987, NESA 87-10046C.
2. Directorate of Intelligence, CIA, Iraq: Major Weapon deliveries and their impact on Force Capabilities, Top Secret, February 1987, IAM87-20011C.

ثانياً: الوثائق المنشورة: سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)

1. الأمر رقم (22) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة: تشكيل جيش عراقي جديد.

ثالثاً: الكتب باللغة العربية:

1. احمد يوسف كيطان الجميلي (واخرون)، العلاقات العراقية الروسية الواقع وآفاق المستقبل، كراس النهرين، العدد (17)، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد 2020.
2. بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت 2006 .
3. شاهين فوزي، التهديدات الإرهابية في قواطع تنظيم الدولة الإسلامية داخل العراق بين عامي (2021-2022): محاولة إعداد أداة لتحليل أنماط النشاط ومستوياتها، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد 2022.
4. شمران العجلي ونظلة الجبوري (أشراف)، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية – بيت الحكمة، منشورات بيت الحكمة، بغداد 2011.
5. علي أغوان (وأخرون)، العراق ومحيطه الإقليمي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، كراس النهرين، العدد 18، بغداد 2020.
6. علي عبد الهادي المعموري، سياسة الامن الوطني في العراق، مراجعة عماد الشيخ داود، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2016.
7. قاسم كاظم البيضاني (وأخرون)، الإرهاب داعش أنموذجا، سلسلة كراس النهرين – العدد (2)، مركز النهرين للدراسات، بغداد 2015.
8. مايكل نايتس، مستقبل القوات المسلحة العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة رقم (8)، بغداد 2016.
9. محمود احمد عزت (وأخرون)، مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي – بناء الدولة: 18-19 كانون الثاني 2012، منشورات بيت الحكمة، بغداد 2012.

10. نظلة الجبوري (اشراف)، ندوة فكرية: تداعيات الاتفاقية الأمنية على صياغة استراتيجية للعراق، السلسلة السياسية: الندوات (1)، بيت الحكمة، بغداد 2010.

رابعاً: الكتب باللغة الإنكليزية

1. Charles Stafrace, Arab Air Forces, Squadron/Signal Publications, Texas (USA) 1994.
2. Department of the Army, The Soviet Army: Operations and Tactics, Field Manual No. 100-2-1, Washington 16 July 1984.
3. The International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance 1980-1981, Arms and Armor Press, London 1980.
4. The International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 1981-1982, Facts on File, New York 1981.
5. IISS, The Military Balance 1982-1983, Facts on File, New York 1982.
6. IISS, The Military Balance 1984-1985, London 1984.
7. IISS, The Military Balance 1985-1986, London 1985.
8. IISS, The Military Balance 1986-1987, London 1986.
9. IISS, The Military Balance 1987-1988, London 1987.
10. IISS, The Military Balance 1988-1989, London 1988.
11. IISS, The Military Balance 1989-1990, Brassey's, London 1989.
12. IISS, The Military Balance 1990-1991, Brassey's, London 1990.
13. IISS, The Military Balance 1991-1992, Brassey's, London 1991.
14. IISS, The Military Balance 2005-2006, Routledge, London 2005.
15. IISS, The Military Balance 2010, Routledge, London 2010.
16. IISS, The Military Balance 2011-2012, Routledge, London 2011.
17. IISS, The Military Balance 2015, Routledge, London 2015.
18. IISS, The Military Balance 2016, Routledge, London 2016.
19. IISS, The Military Balance 2018, Routledge, London 2018.

20. IISS, The Military Balance 2020, Routledge, London 2020.
21. IISS, The Military Balance 2021, Routledge, London 2021.
22. Stephen Saunders (ed.), Jane's Fighting Ships, 2009 – 2010, London 2009.
23. Tony Cullen and Christopher F. Foss, JANE'S Land Based Air Defense 1992-93, Jane's information Group, London 1992.

خامساً : البحوث باللغة العربية:

1. حسن تركي عمير، (المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الإنجاز ودواعي الإخفاق، "دفاتر السياسة والقانون" (مجلة)، العدد الثاني عشر، 2015.
2. حسن سلمان خليفة البيضاني، (القدرات الأمنية والعسكرية للمؤسسة العسكرية العراقية لمواجهة التحديات المحتملة بعد الانسحاب الأمريكي على ضوء التجربة الأفغانية وتداعياتها)، "حمورابي" (مجلة)، بغداد، العدد 40، السنة العاشرة، شتاء 2021.
3. حسن سلمان خليفة البيضاني، (متطلبات البناء وتطوير القدرات العسكرية العراقية في ظل التهديدات القائمة)، "مجلة حمورابي"، بغداد، العدد 37، السنة التاسعة، شتاء 2021.
4. حسين علاوي خليفة، (نظرية القوة الجوية وأثرها في تشكيل العقيدة العسكرية العراقية: دراسة مستقبلية)، "دراسات دولية" (مجلة)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد، العدد 59، كانون الأول 2014.
5. سامي شبر، (توغل القوات العسكرية التركية داخل الأراضي العراقية: الموقف في القانون الدولي)، "دراسات سياسية واستراتيجية" (مجلة)، بغداد، بيت الحكمة، العدد 34، حزيران 2017.
6. ستار جبار علاوي، (دور المؤسسة العسكرية والأمنية في العراق بعد عام 2003)، "مجلة كلية القانون والعلوم السياسية"، الجامعة العراقية، بغداد، العدد 15، 2022.
7. عامر هاشم عواد واحمد فاضل جاسم، (الدور الأمريكي وتأثيره في معادلة الامن الوطني ما بعد الانسحاب العسكري)، "دراسات دولية" (مجلة)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد، العدد 52، نيسان 2012.
8. عامر هاشم عواد، (دور المؤسسة العسكرية العراقية في التحولات السياسية: دراسة في تأثير الولايات المتحدة)، "مجلة كلية القانون والعلوم السياسية"، العدد 3، مج 1، 2019.
9. عامر هاشم عواد، (دور المؤسسة العسكرية العراقية في التحولات السياسية: دراسة في تأثير الولايات المتحدة)، "مجلة كلية القانون والعلوم السياسية"، العدد 3، مج 1، 2009.
10. عثمان رياض، (تحديات مؤسسات الأمن والدفاع في الحكومة الاتحادية العراقية)، "رؤية تركية" (مجلة)، العدد الأول، مج 10، شتاء 2021.

11. علاء عبد الوهاب المنذري، (خيارات الوجود الأمريكي في العراق في ظل الاتفاقية الأمنية العراقية)، "دراسات سياسية" (مجلة)، بغداد، بيت الحكمة، العدد (19)، 2011.
12. عماد جاسم محمد، (المؤسسة العسكرية العراقية وأهمية التحول في العقيدة والمهام)، "مجلة الجامعة العراقية" - مركز البحوث والدراسات، بغداد، العدد 46، ج3، السنة الثامنة والعشرون، شباط 2020.
13. لبنى خميس مهدي، (الأمن الإقليمي وأثره على الأمن الوطني: دراسة في حالة العراق)، "مجلة النهرين"، بغداد، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد الرابع، كانون الأول 2017.
14. مثنى علي المهداوي ويسرى مهدي صالح، (البعد الأمني للسياسة الأمريكية تجاه العراق بعد 2003)، "مجلة النهرين" (بغداد)، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد 1، 2016.
15. مثنى علي المهداوي، (أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد 2003)، "دراسات دولية" (مجلة)، بغداد، العدد 72-73، كانون الثاني - نيسان 2018.
16. محمد نجاح محمد الجزائري، (دور العقيدة القتالية العراقية في انتصارات 2017)، "مجلة الخليج العربي"، العدد الثاني، مج 50، حزيران 2022.

سادساً: البحوث والدراسات باللغة الإنكليزية:

1. Christopher Jones, Soviet Military Doctrine and Warsaw pact exercises, Final Report to National Council For Soviet and East European Research / Harvard College, Council Contract Number: 621-1.
2. Craig Hoyle (and Others), Directory World Air Forces, "Flight International" (Magazine), London, Vol.186, Number 5486, 9-15 December 2014.
3. David Segal, The Air War in the Persian Gulf, Air University review "Journal", March-April 1986, Vol. xxxVII, No.3.
4. John F. Antal, The Sword of Saddam: An Overview of the Iraqi Armed Forces, "Armor" (Journal), Fort Knox, Vol. XCIX, No.6, November-December 1990.
5. Matthew M. Hurley, Saddam Hussein and Iraqi Air Power: just having an air force isn't enough, "Air Power Journal", vol.VI, No.4, Winter 1992.

سابعاً: مواقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1. Iraqi Air Force, Wikipedia, The Free Encyclopedia, https://www.wikipedia.org/wiki/iraqi_air_force.

الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات التاريخية

١١

٢٢

٣٥